

تأثير أزمة أبيي على السياسة الراهنة

أتيام سايمون مبيور *

الخرطوم، أبريل 2008

• تمهيد:

تعتبر قضية أبيي من أكثر القضايا إثارة للجدل ضمن واقع ومعطيات الوضع السياسي السوداني الحالي، والذي يبدأ بشكل أكثر دقة ووضوح في المرحلة الجديدة التي أعقبت إنهاء الحرب الطويلة في جنوب السودان من خلال إنجاز اتفاقية السلام الشامل الموقعة في يناير 2005، بين طرفي الصراع السوداني (الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني الحاكم)، وقد أبرزت هذه الاتفاقية بالتحديد تسوية مغايرة لملف النزاع السوداني عندما تعدت الوقوف عند حد قضايا جنوب السودان عبر استصحاب واقع المناطق الأخرى التي شملتها الحرب بصورة أو بأخرى، وهي المناطق المشار إليها في متن الاتفاق بالمناطق الثلاث وهي "جنوب كردفان، جنوب النيل الأزرق، ومنطقة أبيي"، وهذا ما يتضح من خلال البرتوكولات المتعلقة بتلك المناطق مجتمعة، لكن ظلت قضية أبيي هي العقبة الأساسية التي ألقّت بظلال واضحة أثناء مفاوضات السلام بحسبانها إحدى العوامل الرئيسية في الصراع، وظلت هكذا عقب بداية المرحلة الفعلية لتطبيق اتفاقية السلام حتى بعد انقضاء نصف الفترة الانتقالية المحددة بست سنوات لا يزال برتوكول أبيي يراوح مكانه كعضلة ماثلة تنتظر التدخلات المرجوة. هذا على المستوى السياسي، بحيث نجد مدى التأثير الحقيقي لهذه الأزمة بالنظر إليها في محيطها المكاني البشري وما يرتبط بهذا من إفرازات، فأبيي هي المنطقة الوحيدة التي تفاقمت فيها الأزمة بعد مرحلة توقيع اتفاق السلام، فهي كجغرافيا لا تنتمي هيكلياً لمحيط الدولة السودانية نسبة لإشكالية تتلخص في عجز مؤسسة الدولة ممثلة في رئاسة الجمهورية عن إنزال البنود الخاصة بالاتفاق إلى أرض الواقع بما فيها البرتوكول المتعلق بحسم النزاع في أبيي.

• منطقة أبيي .. مؤشرات الأزمة:

تقع منطقة أبيي بين منطقتي بحر الغزال وكردفان، وتعتبر عالقة جغرافياً وسياسياً بين شمال السودان وجنوبه، وتشكل موطن قبيلة الدينكا فوق. يحدها من الشمال والشمال الشرقي قبائل المسيرية "البقارة"



الذين يقضون فيها معظم شهور السنة لرعاية أبقارهم في نهر كير، وقد اتسمت العلاقة بين نقوك والمسيرية بالتعاون القائم على رعاية مصالح الطرفين في الموارد، إذ عاش الطرفان ضمن حدود منفصلة خلال الحقبة الاستعمارية حتى العام 1905م عندما نقل الانجليز إمارات دينكا نقوك التسع من بحر الغزال إلى كردفان إدارياً. وبعد أن نال السودان استقلاله عام 1956، طرأت متغيرات سياسية عديدة جعلت الدينكا والمسيرية في علاقة مواجهة مباشرة في معظم الحروب الأهلية التي شهدتها البلاد، وبالأخص جملة الأحداث المأساوية التي شهدتها المنطقة في العام 1965م، والتي قادت الدينكا إلى مناصرة ثورة الأنانيا الأولى. وهي ترى جيرانهم من المسيرية يحصلون على معاملة مميزة من قبل الحكومة المركزية حتى تماهت معها بقوة.

هذا وقد وضع اتفاق أديس أبابا الموقع في العام 1972 حداً للحرب الأهلية الأولى، وتضمن نصوصاً واضحة بخصوص منطقة أبيي وذلك من خلال استفتاء يجري حولها يخول مواطني أبيي بين حقهم للبقاء كجزء من شمال السودان أو الالتحاق بالجنوب، وهو ما لم يكتب له النجاح بسبب ممانعة حكومة نميري آنذاك والذي بذل جهوداً حثيثة لتعديل الحدود بين شمال وجنوب السودان لإعادة موضعة المناطق الغنية بالنفط في الشمال بعد اكتشافه في العام 1979، وقد مثل النفط متغيراً جديداً زاد من تعقيد أزمة أبيي والتكرار لحق أهلها في تحديد إرادتهم في الانتماء داخل جغرافيا السودان.

استطاعت اتفاقية السلام الشاملة أن تحدد بصورة جلية جوهر الصراع حول المنطقة، والذي حددته ببرتوكول كامل يتعلق بملف المنطقة الذي عالج آثار الأزمة وعمل على تلافي حدوثها مستقبلاً عبر الظرف الجديد وطبيعة المرحلة المغايرة التي تحكمها بصورة كلية اتفاقية السلام، فبرتوكول أبيي الموقع في 26 مايو 2004، أعطى تعريفاً محدداً للمنطقة التي تمثل منطقة عموديات دينكا نقوك التسعة التي حولت إلى كردفان عام 1905، وهنا إشارة إلى القرار الإداري الذي أصدرته السلطات البريطانية، وخلال الفترة الانتقالية أعطى البرتوكول سكان منطقة أبيي حق المواطنة في منطقتي كردفان وبحر الغزال، وبنهاية الفترة الانتقالية يكون لمواطني أبيي حق الاستفتاء حول خيارين، الخيار الأول هوان تحتفظ أبيي بموضعها الإداري الخاص في شمال السودان، والخيار الثاني أن تكون أبيي جزءاً من جنوب السودان في إقليم بحر الغزال، ويجري عليها ما يجري على بحر الغزال حسب نتيجة استفتاء جنوب السودان حول تقرير المصير بشأن الوحدة أو الانفصال، كما أعطى البرتوكول المسيرية وغيرهم من البدو الرحل حق الاحتفاظ بحقوقهم التقليدية في رعي ماشيتهم والتحرك عبر منطقة أبيي أيضاً نص البرتوكول على أن تدار المنطقة بواسطة مجلس تنفيذي ينتخبه سكان المنطقة ويكون تابعاً لرئاسة الجمهورية، وتساهم الحكومة القومية بالمساعدات التي تقود لتحسين مستوى



معيشة أهالي أبيي، بما في ذلك مدهم بالمشاريع الانمائية والعمرانية، إضافةً إلى ما نص عليه البرتوكول بموافقة طرفي الاتفاق بإنشاء مفوضية حدود أبيي من قبل رئاسة الجمهورية لتحديد وترسيم منطقة مشيخات دينكا نقوك، بحيث تضم اللجنة المفوضة خبراء وممثلين عن المجتمعات المحلية، على أن تقدم مفوضية حدود أبيي تقريرها النهائي للرئاسة حال الفراغ منه، لتقوم الرئاسة باتخاذ الإجراءات اللازمة مباشرة لإدخال الوضع الإداري الخاص بالمنطقة إلى حيز التنفيذ. كما نص الاتفاق أيضاً على أن تبدأ رئاسة الجمهورية كمسألة مستعجلة عملية السلام والمصالحة في أبيي والعمل من أجل الوفاق والتعايش السلمي في المنطقة.

يتبين من السرد المفصل في البرتوكول أنه نظر إلى جوهر القضية الأساسية، كما اجتهد في وضع المعالجات اللازمة التي تركزت حول الحل السياسي والمعالجة لقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأعطت مساهمة واسعة لمواطني منطقة أبيي في المشاركة وتطوير منطقتهم مما يفضي غالى نوع من الاستقرار السياسي والأمني.

• تقرير الخبراء .. عمق الأزمة:

مثل موقف المؤتمر الوطني الراض لتقرير لجنة الخبراء حول أبيي نقطة البداية الفعلية للأزمة المتعلقة بتنفيذ نصوص اتفاقية السلام الشامل لحسم النزاع القائم حول أبيي، وهو موقف يدعم الاتجاه القائل بأن الموقف الحكومي الخاص بقضية أبيي من جانب حزب المؤتمر الوطني انبنى على الخداع والمراوغة السياسية، كما تؤكد طبيعة الموقف نفسه، والذي يذهب إلى أن الخبراء قد تجاوزوا التكاليف الممنوح لهم بعد أن خلصوا إلى الرأي القائل "في عام 1905 لم تكن هناك حدوداً واضحة للمنطقة التي تم ضمها من بحر الغزال إلى كردفان". وهذا الإدعاء الحكومي لا يقف شاهداً أخيراً على فشل الخبراء في مهمتهم التي تمثلت في تحديد هذه المنطقة وإن لم تكن محددة قبل ذلك أثناء الفترة الاستعمارية بصورة واضحة، فالخيار المؤكد هو أن الموقف المتصلب للمؤتمر الوطني لا يعكس بأي درجة اهتماماً بمصالح المسيرية في المنطقة بينما يتحرك بدوافع السيطرة على ثروة أبيي النفطية، فنظراً لوضعية أبيي هذه، فإن تحديد مواردها النفطية يشكل عاملاً حيوياً للتمكن من فهم موقف المؤتمر الوطني من تقرير لجنة الخبراء الذي يقدم خريطاً تضع مناطق إنتاج النفط الرئيسية داخل حدود أبيي التي ظلت تشكل منذ العام 2003 مصدراً لأكثر من ثلث إنتاج النفط في السودان، ومن هنا يتضح أن رفض تقرير الخبراء بشأن أبيي كانت له تأثيراته على حساب عائدات أبيي النفطية والتي تقدر حسب التقارير في الفترة بين عامي 2005-2007 بحوالي 1.8 مليون دولار. غير أن



المعلومات تظل متضاربة حول تجنيب عائدات أبيي مع عجلة حزب المؤتمر الوطني في شفت الرواسب النفطية الخاضعة جغرافياً لبروتوكول أبيي مما يشكل الوضع الاقتصادي لأبيي بشكل سلبي في المستقبل، إذا جزمنا بصحة المعلومات التي تذهب إلى أن احتياطي أبيي المتبقي من النفط سيكون صغيراً نسبياً بحلول العام 2011 مقارنة باحتياطي مواقع أخرى من السودان، مما يعني أن أبيي ربما تفقد موقعها ولا تعود مصدر نزاع.

يبدو أن صعوبة الوصول إلى بؤار لحل الأزمة القائمة في أبيي تنطلق من مخاوف عديدة للمؤتمر الوطني الذي يتحرك كحزب يمتلك الدولة ويرفض إقرار صيغة التحول السلمي التي أوجدتها اتفاقية السلام الشامل، وهو ما نراه من طرح صيغة توفيقية للحل تحمل إشارات لتجاوز بروتوكول أبيي برمته. وبتشكيل إدارة مؤقتة للمنطقة بدون حدود أو استدعاء الخبراء للدفاع عن تقريرهم، بل وصارت الاحتمالات مفتوحة من كافة الجوانب، بما فيها استدعاء المجتمع الدول للتحكيم في القضية والاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية صاحبة مقترح حل أزمة أبيي في مفاوضات السلام، وهي تلك المقترحات التي قادت إلى تبني الطرفين بروتوكول منطقة أبيي الوارد في الاتفاقية، فتلك المخاوف من قبل المؤتمر الوطني تهدد كامل اتفاقية السلام الشامل الشيء الذي يراه المراقبون كاستراتيجية حكم لها تداعياتها الخطيرة مستقبلاً، إذ أن رفض بروتوكول أبيي قد يكون مدخلاً يتم استخدامه للانتفاف على اتفاقية السلام بكاملها من خلال تصعيد الموقف على الأرض وإدامة التوترات بين القوات العسكرية في أبيي، على الرغم من بعض الإرهاصات التي يراها البعض ايجابية بعد أن أنهت الحركة الشعبية لتحرير السودان مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية بعد التزام المؤتمر الوطني بدمج القوات وسحب بقية الجيش الحكومي إلى خارج أبيي. وذلك بعد أن أفسدت تصرفات المؤتمر الوطني العلاقة بين الدينكا نقوك والمسيرية الذين لهم مصالح هامة في تنفيذ بروتوكول أبيي بحكم أنه يضمن لهم الحصول الضروري على رعي مواشهم في أراضي دينكا نقوك في أبيي ولو أصبحت أبيي لاحقاً جزءاً من الجنوب.

تتحرك أزمة أبيي في صعيدين ينبغي النظر إليهما بقدر من التساوي والأهمية، هما الصعيد السياسي المتعلق بإنفاذ بنود البروتوكول وحل المسألة بصورة سلمية، والصعيد الثاني يتعلق بحقيقة الأوضاع المتعلقة بمعاناة المواطنين في منطقة أبيي وهو ما ينبغي التعامل معه بشكل يؤكد مدى حرص الحكومة على عدم ترقية الحياة والخدمات في ظل غياب الحكومة المحلية المنصوص عليها في البروتوكول وبالتالي عدم إتاحة الفرصة لاستغلال نصيب المنطقة من النفط في تحسين الخدمات العامة.



إن قضية أبيي تعد في نظر الكثير من المحللين الرابط الأضعف في تنفيذ اتفاقية السلام التاريخية، كما يعني الفشل في معالجة أزمة أبيي أو تجاوزها بالصورة المثلى ضماناً كبيراً للعنف في تلك المنطقة المحاصرة، وهذا ربما يندرج بحرب شاملة تجتاح البلاد من أقصاها إلى أديها. لأن الفرص المتوفرة في الساحة السياسية السودانية مواجهة بمقاومة المؤتمر الوطني لتطبيق اتفاقية السلام بنية مخصصة حسنة، ويبدأ هذا بقبول تقرير لجنة حدود أبيي الملزم قانوناً لأن استمرار أزمة أبيي خلال هذه الفترة الانتقالية ونسبة لموقعها في اتفاقية السلام الشامل من شأنه الإطاحة بأي أمل في علاقة سلمية بين الشمال والجنوب نسبة لغياب الإرادة السياسية التي بإمكانها التدخل لحسم مسألة سياسية تقع معالجتها على رئاسة الجمهورية التي لا يمكن أن توسم جهودها بالفشل إزاء تطبيق بروتوكول أبيي وتكوين الوحدة الإدارية لها كما ينبغي.

• أبيي والوضع السياسي الراهن:

من المفهوم أنه إذا لم يتم النظر إلى معالجة قضية أبيي بالصورة التي نصت عليها الاتفاقية، فإن المشهد السياسي السوداني ومعه البلاد بأكملها سيصبح رهيناً بمآلات تلك الأزمة لا محالة. فالقضية تقع في قلب اتفاقية السلام الشامل، كما أنها معنية بمعالجة أوضاع سكانية اجتماعية واقتصادية بل ومستقبلية على أرض الواقع مما يخلق منها قضية مفصلية ذات أهمية خاصة بالنظر إلى تراكماتها التاريخية وارتباطها بالتجربة السياسية في تعاقباتها المختلفة وبشئى الإفرازات التي أوجدتها في صورتها الراهنة وتفصيلاتها المحكمة، نجد أن قضية أبيي لا تنفك تغذي الحراك السياسي اليومي بصورة جعلت منها قضية القضايا المحكمة في برنامج العمل السياسي بالنسبة للحركة الشعبية كما يبدو ذلك جلياً في موقفها الأخير عندما علقت مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية، واحتفاظها بموقفها الداعي بالرجوع إلى المجتمع الدولي والإقليمي للضغط بشأن تنفيذ الجزء المجدد من الاتفاقية المتعلقة ببروتوكول أبيي، مما جعل القوى والأطراف السياسية الأخرى تبدي مواقفها الخاصة حيال فرص الحل الممكنة لتجاوز أزمة أبيي، بما في ذلك الجهود الدولية الساعية في ذات الإطار.

عليه، فإن معالجة الأزمة السياسية المتعلقة بأبيي تخلق الأمل بتحقيق السلام في بقية أرجاء البلاد، تجنباً لانفجار الوضع وتعزيز الصراعات الحالية من دارفور إلى الشرق إلى الجنوب، إذ أن تنفيذ اتفاقية السلام بلا شك من شأنه التشجيع على إكمال العملية السلمية في إقليم دارفور باعتباره شرطاً مسبقاً لتقديم مستحقات الاستقرار الأمني في الإقليم.



أيضاً من الملاحظات الهامة نجد أن عدم اعتراف حزب المؤتمر الوطني بنتائج تقرير الخبراء حول أبيي يقود بطبيعة الحال إلى تآزيم الموقف السياسي العام بالبلاد وتهديد كافة متطلبات المرحلة المنصوص عليها في فصول الاتفاقية، كما يعرقل الجوانب الأساسية من الاتفاقية المتعلقة بالإحصاء السكاني والانتخابات القادمة وتعطيل مشروعات المشورة الشعبية واستفتاء جنوب السودان. بما يعني عملياً تعويق مسار الاتفاقية كلياً وتعقيد الأزمة على أرض الواقع وتضعيد الأوضاع الميدانية التي بدأت في التوتر الفعلي كما نعيش الآن، بسبب البطء في حسمها والخلافات المتجددة حول آليات الحل، لنظل القضية مثار الجدل عالقة في انتظار إحداث معجزة سياسية على المستوى الأفقي للأزمة وبالتالي ردم الفراغ الإداري والسياسي رأسياً وتجنب البلاد من الدخول في نفق الصراعات ذات العواقب الوخيمة التي تقودنا إلى التساؤل المفتوح حول الضمانات المستقبلية لاستدامة السلام في السودان؟

أبيي ومواقف الأطراف والقوى السياسية:

حاولت الأطراف والقوى السياسية السودانية على اختلاف منطلقاتها، أن تقترب من أزمة أبيي بالتعبير عن مواقفها التي تعكس قراءاتها ونظرتها المتعلقة بسبل الحل الممكنة من وجهة نظرها تحديداً، وهي مواقف نبعت في الأساس، كما أسلفنا، من الأهمية المحورية للقضية في إطار الاتفاقية وإرهاصات المستقبلية. فمواقف الأحزاب السياسية السودانية – عدا طرفي الاتفاق – تتقاطع مع تحليلها وتقييمها لطبيعة الوضع السياسي المائل بالبلاد وارتباط مستقبل تلك التسوية بتجاوز الخلاف القائم حول عقدة أبيي. ولأنها ليست صاحبة مصلحة آنية ومباشرة اتخذت مقترحاتها تلك طابع الحلول التوفيقية التي لا تفصح عن إي قدر من البدائل المفضية إلى الحل. ذلك لأن غالبية القوى والأحزاب السودانية تمر الآن بمرحلة عسيرة تعاني فيها غياب الرؤى والبرامج الملموسة الخاصة بها على صعيدها الداخلي للتعاطي مع الشأن العام برمته وقد انعكس ذلك على صيغة ما قدمته من مبادرات في ذات الاتجاه، مع أهمية الأخذ في الاعتبار بأن إنجاز اتفاقية السلام الشامل قد تم على نحو كبير بتضافر الجهد الإقليمي والدولي في ظل تراجع وتراخي الدور الوطني وفشل الإرادة السياسية السودانية في التوصل لعقد سياسي يحكم طبيعة الأدوار والعلاقات على ضوء متطلبات المشروع الوطني السوداني القائم على الأساس الدستوري الذي يحترم طموحات السودانيين وحقوقهم في السلطة والثروة والانتماء لنموذج يستقر على قاعدة التراضي القومي .



اختلفت الأحزاب التي أعربت عن موقف محدد، في أطروحاتها المقدمة لتجاوز أزمة اببي من خلال ما تواضعت عليه في تحليل الأزمة السياسية الشاملة بالبلاد، فالأحزاب والقوى السياسية في جنوب السودان نجدها قد تبنت بصورة رئيسية موقفاً مؤيداً لرأى الحركة الشعبية لتحرير السودان والداعي للتمسك بما ورد في برتوكول اببي جملة وتفصيلاً، كما لم تبادر الأطراف غير المتحمسة لقضية اببي، كالمنبر الديمقراطي لجنوب السودان، بأي تصورات بديلة لمشروع الحل الحاسم للأزمة تعضد به موقفها الراهن، بينما تباينت وجهات النظر عند الأحزاب والقوى السياسية في شمال السودان بحيث يرى حزب الأمة القومي في موقفه الذي أعلن عنه مؤخراً في إطار تقاربه مع المؤتمر الوطني (رفض تقرير الخبراء حول اببي مع ضمان وساطة بعثة الأمم المتحدة كحل للمشكلة)، وقد نحى حزب العدالة ذات المنحى الذي يقضى بتجاوز تقرير الخبراء لأنه محل خلاف حاد بين أطراف النزاع، عبر المبادرة التي طرحها على الأوساط السياسية والإعلامية والتي تنص كذلك على "حرية الوصول إلى المراعى ومناهل المياه دون عوائق وبصرف النظر عن الحدود الإدارية، على أن يتم ذلك عبر اتفاق مفصل، وتعتبر محلية اببي الحالية بجنوب كردفان هي المنطقة التي تطبق عليها ترتيبات الفترة الانتقالية حسب البرتوكول، وتقسّم المنطقة لقطاعين شمالي وجنوبي تكون مدينة اببي تكون مدينة اببي هي نقطة الحدود بين القطاعين، على أن يكون القطاع الجنوبي تابعاً للدينكا والشمالي تابعاً للمسيرية ويجرى استفتاء الدينكا بالقطاع الجنوبي في نهاية الفترة الانتقالية للاختيار بين الانضمام إلى بحر الغزال أو إلى جنوب كردفان، وتؤيد تلك المبادرة إنفاذ اقتسام الثروة بذات النسب المذكورة في البرتوكول، ويدور تفاوض حول صيغة لاقتسام الثروة البترولية تكون مقبولة للطرفين حتى انقضاء الفترة الانتقالية ومعرفة نتيجة الاستفتاء، كما اقترحت المبادرة قيام آلية من القوى السياسية والشخصيات القومية والزعامات القبلية لتسهيل الحوار بين الأطراف والتوسط بينها، وأن يضمن المجتمع الدولي الاتفاق الذي يتم التوصل إليه ويضم إلى اتفاقية السلام الشامل".

تبدو المقترحات هذه، والمقدمة من قبل بعض القوى السياسية للتعامل مع ملف أزمة اببي الماثلة للجميع كما لو أنها دعوة جديدة لإعادة التفاوض حول برتوكول اببي وتشكيل مواقف جديدة تهدف للخروج بنظرة وسيطة تقارب ما بين اتجاهات الشريكين حول المسائل الخلافية، فربما جاءت هذه الإسهامات لتدارك توتر الأوضاع المتصاعد ميدانياً بين المسيرية وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، عقب موجة أحداث العنف والاشتباكات المتواصلة بصورة كبيرة، مقرونة ببعض التطورات الرئيسية الأخرى والمتعلقة بإعلان الحركة الشعبية تعيينها لمسئول سياسي من جانبها لمنطقة أببي، وما صدر في هذا المسار من ردة فعل موازية قام بها المسيرية عندما أعلنوا كذلك من جانبهم تدشين



جبهة تحرير ابيي والتي تشكلت على أساسها حكومة أخرى في المنطقة والتي سرعان ما تم حلها بإشارة من المؤتمر الوطني، وقد أدى ذلك إلى زيادة الاستقطاب السياسي بشكل حاد ومثير للمخاوف والتوترات في ظل انعدام التوافق بين طرفي الأزمة - الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني- من أجل التوصل إلى اتفاق ينهي هذه الأزمة السياسية المفتوحة أمام الاحتمالات كافة في المستقبل. وبناءً على نهج الحوار الدائر بين اللجان السياسية للشريكين، ينظر بعض المراقبين إلى أن تباعد المواقف وعامل انعدام الثقة هما المحددان الرئيسيان للذان من شأنهما إحباط أي فرص ممكنة ومطروقة للحل السياسي لقضية ابيي على أساس ما ورد في متن البرتوكول، مضافاً إلى كل ذلك حجم المساومات التي يسعى بها المؤتمر الوطني بأغلبيته إلى تمرير أجندته على الأحزاب السياسية وهي تخوض معه حوارات التقارب وتفاهات الانتخابات المقبلة، مما بدا واضحاً على تلك الأحزاب وهي تبدى رؤى ومواقف تتناغم مع ما ظل ينادى به المؤتمر الوطني تعزيزاً لموقفه الرفض للبرتوكول، كما نستطيع تفسير صمت باقي الأحزاب الفاعلة في ساحة السياسة السودانية والمتحفظة على هذا الإطار المحكوم بالتشكيلات المشروطة بضرورة التعامل مع ابيي وفق مقترحات بديلة تتساق مع ما يطرحه المؤتمر الوطني، وهو ما ظلت ترفضه الحركة الشعبية في خصوص مسألة الإدارة المؤقتة المشتركة بين الدينكا والمسيرية في فرضية تلغى الحدود. وهو خوف ترى فيه الحركة الشعبية مقدمة للالتفاف على برتوكول ابيي أو تجاوزه تمهيداً للانقضاض على البنود الأخرى الواردة في صلب الاتفاق والتي لا تجد الرضي التام من قبل حزب المؤتمر الوطني.

ملاحظات ختامية:

ثمة صعوبة عملية تعترض محاولة قراءة تأثيرات أزمة ابيي على السياسة الراهنة، ذلك لأن القضية ارتبطت باتفاق سلام تم توقيعه بعد قبول وموافقة الطرفين على البنود المضمنة فيه بعد جولات من الحوار والتشاور الطويل وبمراقبة أطراف وشهود دوليين، مما جعل منه عهداً قانونياً تم إنزال جوهره في الدستور القومي الانتقالي، بمعنى أنه صار اتفاقاً ملزماً للطرفين في التنفيذ، مع اعتبار مغايرة هذا الاتفاق من حيث ضمانات التنفيذ الداخلية والخارجية، فليس من السهولة الاستهانة بأي من هذين الوضعين، إذ أن كلفة عدم الالتزام بإنفاذ برتوكول ابيي والذي فصل بشكل دقيق حقوق مجتمعات المنطقة في التداخل ورعاية المصالح والحقوق التقليدية سيما فيما يتعلق بالرعي والثروة النفطية على قدر يضمن النهوض التنموي في حدود منطقة النزاع، فما يدور الآن من توترات وتصعيد للأوضاع الأمنية في المنطقة من شأنه إلحاق الضرر البالغ باتفاقية السلام الشامل والتحول السلمي الديمقراطي



الذي نصت عليه الاتفاقية ضمن ما نصت عليه من بنود . لتحقيق المسار الآمن للدولة السودانية، فأزمة اببي في تطوراتها الراهنة والمستقبلية تظل تمثل معيار صدق نوايا طرفي اتفاقية السلام الشامل والقوى السياسية حيال الممارسة السياسية في شتى جوانبها ومستوياتها.

• مصادر:

1. اتفاقية السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، 2005، كينيا.
2. بيتر أدوك نيابا، أداء المؤسسات القومية ومستقبل السودان، 2007.
3. دوجلاس جونسون، لماذا مسألة أببي، نظرة مفصلية لاتفاقية السلام السودانية.
4. جون برندر قاست وروجر ونتر، أببي كشمير السودان.
5. تقرير المفوضية ترسيم حدود أببي، الجزء الأول، 2005.
6. السودان، إخراج أببي من نفق الأزمات، تقرير حول إفريقيا، المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، نيروبي، 2007.
7. مجلة السياسة الدولية، العدد 160، 2005.
8. صحيفة الصحافة اليومية، العدد (5288)، 9 مارس 2008.

* اتيم سايمون مبيور، مساعد تدريس بجامعة أعالي النيل، كلية التربية، وكاتب صحفي بصحيفة أجراس الحرية وناشط في مجال تعزيز ثقافة الديمقراطية والتربية المدنية.

